كلية اللغة العربية بأسيوط
المجلة العلمية

زوال الاختصاص في الدرس النحوي

مواضعه وأسبابه

إعداد

د/ علي سلامة أبو شريف
أستاذ اللغويات المشارك
بجامعة سلمان بن عبد العزيز

أ/ عبدالرحمن حسين قاسم
باحث لغويات
بجامعة سلمان بن عبد العزيز

(العدد الثاني والثلاثون – الجزء الثالث ٢٠١٣م)

ملخص

ينظر البحث في كل ما يختص بالعمل من العوامل النحوية ، وما جاء متقيدًا بحال مخصوصة ، ثم يبين ما يعرض لهذه العوامل من زوال الاختصاص بالعمل ونحوه ، إما لفقدان شرط الإعمال ، أو فقدان المعمول نفسه لسبب لغوي . وبعد التقصى والاستقراء ثم التحرير وجد أن العامل يعمل إما لاختصاصه بمعموله أو حمله على عامل أصلي، وكلاهما لابد أن تتوفر فيه شروط العمل من حيث الأصالة في بابه أو قوة شبهه بالمحمول عليه.

تناول البحث في بدايته بيان مفهوم زوال الاختصاص مع الإشارة إلى قلة الدراسات المختصة به على نحو منفرد ، ثم تتبع العوامل في أبواب النحو ، ثم الخاتمة التي اشتملت على أهم التوصيات والنتائج.

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين ، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، أما بعد ..

فيعد العامل الركيزة الأساسية عند دراسة الأساليب اللغوية في الدرس النحوي ؛ لأنه أولا وأخيرا هو الدليل الأول لتوجيه المعنى وتحديده ، وهو المؤثر الإعرابي في ضبط الكلمات ، فلا عجب أن يأخذ درس العامل من النحويين الأوائل وقتا طويلا حتى استقر على هذه الصورة المتكاملة والقواعد الاطرادية التي انبثقت عن جهد وفكر ينم عن فقه العرب للغتهم واستقرائهم لها استقراء دقيقا.

وقف العرب على تراث لغتهم ، ونظروا فيه نظرة مستنبط ، فوجدوا الحركات تتغير تبعا لتغير المعنى ، الذي يتغير بدوره لتغير الأدوات التي تؤدي هذا المعنى ، فبنوا درسهم اللغوي على فكرة العامل الذي يؤثر فيما بعده فيتغير تبعا لما يطلبه هذا العامل .

وضع النحويون شروطا لهذا العامل استنبطوها من الأساليب اللغوية ، إذا استوفاها العامل صار مختصا ، لا يحجبه عن عامل حاجب مهما كانت قيمته ، فإذا فقد العامل شرطا من هذه الشروط فقد اختصاصه بمعموله ، والذي يعبر النحويون عنه دائما بـ (زوال اختصاص العامل).

لذا جمعنا هذه المقولات المنثورة في المطولات النحوية في الصفحات القادمة التي جاءت تحت عنوان : (زوال الاختصاص ، مواضعه وأسبابه) .

وأحببنا أن نكتب فيه شيئاً نجمع به متفرقاته ، ونبيّن أسبابه ومواضعه ،

الأمر الذي يجعل المتابع له يحيط به إحاطة وافية بإذن الله تعالى.

وموضوعات هذا البحث قد تناولها القدماء والمحدثون تبعًا لأبوابهم النحوية التقليدية ، فكان الحديث يتناول الباب النحوي ومسائله ، ثم يلحق به ما يخص زوال اختصاص العامل وأسبابه.

ولم يقع بين أيدينا من المصادر والمراجع ما يختص بتناول هذا الموضوع في تأليف مستقل، أو مبحث منفرد في أحد الكتب المصنفة؛ فعمدنا إلى مصادر النحو المعروفة نستقي منها مادة البحث ومسائله.

وهذا الموضوع – كسائر موضوعات النحو – خضع لقانون الاختلاف وتعدد الآراء، فكان لا بد من تسجيل هذا التنوع في ثنايا البحث، وتبيين وجوهه.

وقد اقتضت طبيعة البحث ـ بعد استقراء المادة العلمية من الموسعات النحوية ـ أن يأتي في ثلاثة مباحث :

الأول : زوال اختصاص الأدوات النحوية .

الثاني : زوال اختصاص العوامل الفعلية .

الثالث : زوال اختصاص العوامل الاسمية .

سبقت هذه المباحث الثلاثة مقدمة اشتملت على خطة البحث ومنهجه وطريقة البحث فيه ، ثم تلتها خاتمة سُجلت فيها النتائج التي انبثقت عنها الدراسة وثبت بالمصادر التي استقى منها البحث مادته العلمية .

الله نسأل أن يكتب لهذا العمل القبول والنفع، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وفي الختام نتقدم إلى جامعة سلمان بن عبدالعزيز ممثلة في عمادة البحث العلمي بالشكر والعرفان لقاء موافقتها على دعم فكرة البحث ومشروعه ، حتى جاء على هذا النحو، نتمى للجامعة المزيد من الريادة والتطور.

أهمية البحث:

إن النظر إلى الأداة النحوية لا بد أن يستوفي جوانبها ووجوه ورودها في اللغة ؛ بحيث لا يلتبس على المتعلم ما يأتي منها على غير الوجه السائد والمشهور فيها، وزوال الاختصاص يمثل أحالاً خاصة تتعرض لها أدوات نحوية مخصوصة، ومن الضروري معرفة حكمها، ومعرفة حال التركيب النحوي بعد زوال اختصاصها.

مشكلة البحث:

تتمحور مشكلة البحث حول قضيتين:

الأولى : تناثر مسائل زوال الاختصاص، وعدم جمعها في عمل واحد – في حدود علمنا –.

الثانية في بنية موضوع الاختصاص نفسه، الأمر الذي أنشأ تساؤلات انطلق منها الباحثان لدراسة المشروع وهي: ما سبب زوال الاختصاص؟ وأين يلاحظ؟ وكيف نتعامل معه في اللغة؟

أهداف البحث:

أهم أهداف البحث تتمثل في الآتي:

١ _ إبراز خصائص الأدوات النحوية العاملة.

٢ _ إظهار مرونة اللغة في تراكيبها وأدواتها.

٣ _ التنبيه إلى الأنماط والأشكال المستثناة من أشكال العمل النحوي الأساس

٤ _ بيان الأدوات العاملة التي تتعرض لزوال الاختصاص.

٥ _ تفسير أسباب زوال الاختصاص.

٦- تحليل أثر زوال الاختصاص .

منهج البحث:

يعتمد البحث المنهجين الاستقرائي والتحليلي.

الدراسات السابقة:

قدمت الدراسات النحوية التراثية مسائل هذا البحث ضمن أبوابها النحوية العامة، فما يتعلق بـ (كان) نجده في باب الأفعال الناسخة ، وما يتعلق بـ (إلا) نجده في باب الاستثناء ... الخ ، وهكذا تفرقت مسائل البحث في كتب النحو نظرًا إلى علاقتها بعنوان الباب الرئيس .

وقد بحثنا في عنوانات الدراسات الحديثة عمَّا يتناول قضية (زوال الاختصاص) بهذا الوصف ، فلم يقع بين يدينا شيءٌ منها ، وإنما جاءت الجهود امتدادًا لما سبق من أعمال النحويين ، واستكمالاً للقضايا التي ذُكِرَتْ لديهم.

تمهيد

مفهوم زوال الاختصاص:

الزوال في اللغة: الذهاب ، في لسان العرب : زال الشيء عن مكانه ، يزول زوالا ، وأزاله غيره ، وزوله فانزال . ولذا سميت النجوم بالزوائل لزوالها عن موضعها ، وزالت الشمس زوالا : إذا زلت عن كبد السماء.(١)

أما الاختصاص فهو من الفعل (خصَّ) الذي يأتي بمعنى : الانفراد ، قال ابن منظور : خصه بالشيء يخصه خصا وخصوصا وخصوصية ، واختصه : أفرده به دون غيره . ويقال : اختص فلان بالأمر وتخصص له إذا انفرد ، وخص غيره واختصه ببره.(٢)

فزوال الاختصاص في اللغة معناه هو عدول الشيء عما يختص به ، ولا شك أن هناك ارتباطا بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي الذي توارد في تصنيف حال العامل النحوي إذا انفك عن معموله لسبب ما ، ففي الأبواب النحوية كثير من الأدوات الاسمية والفعلية والحرفية لا تعمل إلا بشروط، فإذا تخلّف شيء منها سقط العمل، وتغير الحكم الإعرابي الذي كانت تقتضيه.ومن الأدوات ما يزاد فيصبح مؤكدًا لما قبله ، ومنها ما يزاد لإضافة معنى جديد إلى الجملة ، فيفقد ما يختص به من صفات أو معمولات .

فكل عامل يُعلق عن عمله ، أو يلغى عمله بالكلية ، أو يعرض له ما يبطل عمله، أو يُكَرر لغرض ما يزول اختصاصه بالحكم النحوي الذي يلازمه، هو موضوع هذا البحث .

---

(١) اللسان : مادة زول .

(٢) السابق مادة : خصص .

المبحث الأول
زوال اختصاص الأدوات النحوية

زوال اختصاص (رب) عن عمل الجر:

(رب) حرف جر شبيه بالزائد ، يجر الاسم الذي بعده لفظا فقط ، ويكون له مع ذلك محل من الإعراب ، ولا يحتاج لشيء يتعلق به .

معنى (رب) قد يكون التكثير، وقد يكون التقليل ؛ ولذلك لابد من قرينة توضح معناه، وتوجه الذهن إليه .

(رب) حرف جر له الصدارة في جملته، فلا يجوز أن يتقدم عليه شيء منها، ولكن لا حرج أن يسبقها (الواو) أو (ألا) التي للاستفتاح، أو (يا) التي للنداء ، نحو : (يا رب عظيم متواضع زاده تواضعه عظمة) ، و (ألا رب مظهر جميل حجب وراءه مخبرا مرزولا) .

(رب) حرف جر لا يدخل غالبا إلا على الاسم الظاهر ، النكرة ، المنعوت بمفرد، أو شبه جملة، أو جملة فعلية فعلها ماض لفظا ومعنى ، أو معنى فقط ، أو جملة اسمية ، ومن الأمثلة على ذلك: (رب صديق وفيٍ عرفته) ، (رب صديق عندك عرفته) ، (رب صديق في الشدة عرفته) ، (رب صديق لازمك عرفته) ، (رب صديق لم يتغير عرفته) ، ومن النعت بالجملة قول الشاعر :

ذلَّ من يغبط الذليل بعيش ∴ رب صديق لازمك عرفته

هذا طرف من أحكام (رب) المتناثرة في كتب النحو ، وكتب معاني الحروف والأدوات ، والتي من كثرتها جعلت صاحب النحو الوافي يقول : " ليس بين حروف الجر ما يشبه هذا الحرف في تعدد الآراء فيه ، واضطراب المذاهب النحوية واللغوية في أحكامه ونواحيه المختلفة ، التي منها ناحية معناه ، وناحية حرفيته ، وناحية زيادته أو شبهها ، وتعلقه بعامل أو عدم تعلقه ، ونوع الفعل الذي يقع بعده

، والجملة التي يوصف بها مجروره "[١]

يبقى من أحكام (رب) اتصال (ما) الزائدة بها ، وحكمها من حيث زوال الاختصاص بعد كفها بـ (ما)، أو بقاء الجر بها .

قال ابن هشام : " وإذا زيدت (ما) بعدها فالغالب أن تكفها عن العمل ، وأن تهيأها للدخول على الجمل الفعلية ، وأن يكون الفعل ما ضيا لفظا ومعنى "[٢]، ثم استدل بقول الشاعر :

ربما أوفيت في علم ∴ ترفعن ثوبي شمالات [٣]

وهذا الذي ذكره ابن هشام في (رب) هو مذهب جمهور النحويين ، قال أبو حيان : " وتلخص من كلام أشياخنا أن (رب) إذا كفت بـ (ما) فلا تليها الجملة الاسمية ، بل الفعلية المصدرة بماض ، أو مضارع في معنى الماضي "[٤]

ولعل السبب في زوال اختصاص (رب) بالدخول على الأسماء ، وكفها عن عمل الجر إذا اتصلت بها (ما) هو ما علله النحويون بأن (رب) حرف جر يجر بعض الأسماء دون بعض . كاختصاصه بالدخول على الاسم الظاهر النكرة . جعله ضعيفا عن سائر حروف الجر التي لا تختص باسم دون آخر ، فكف عن العمل بأدنى سبب "[٥]

---

(١) النحو الوافي ٢ / ٥٢٢

(٢) المغني بحاشية الدسوقي ١ / ٣٧٣ .

(٣) التذييل ١١ / ٢٧٦ .

(٤) المصدر السابق ١١ / ٢٧٧ .

(٥) حاشية الصبان ٢ / ٢٣٠ .

زوال اختصاص (الكاف) عن عمل الجر :

(الكاف) المفردة ، حرف جر يدخل على الأسماء الظاهرة دون المفردة ، نحو : (أنت كزيد) ، و (عمرو كالأسد) ، ولا يجوز : (أنت كه) ، ولا : (أنت كك) ، قال سيبويه : " وذلك أنهم استغنوا بقولهم : مثلي ، وشبهي ، عنه فأسقطوه "[١] ، وقد استنبط لها النحويون من كلام العرب معان أربعة :

الأول : التشبيه ، وهو أكثر معانيها تداولا ، والأغلب دخول الكاف على المشبه به .

الثاني : التعليل والسببية ، قال ـ تعالى ـ : (واذكروه كما هداكم)[٢] ، أي بسبب هدايته إياكم ، وقال عز وجل : (وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا)[٣] .

الثالث : التوكيد ، قال ابن هشام : " وهي الزائدة ، نحو : (ليس كمثله شيء)[٤]، قال الأكثرون: التقدير: ليس شيء مثله .... وإنما زيدت لتوكيد نفي المثل ؛ لأن زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة ثانيا "[٥].

الرابع : الاستعلاء ، كقولهم : (كن كما أنت) ، أي : على الحال التي أنت عليها قال أبو حيان : " واختلفوا : هل تكون (الكاف) اسما في الكلام ؟ فأثبت ذلك الأخفش ، وهو اختيار ابن مالك وظاهر قول الفارسي[٦] ، وذهب سيبويه إلى

---

(١) الكتاب ٢ / ٣٨٣ .

(٢) البقرة : ١٩٨

(٣) الإسراء : ٢٤ .

(٤) الشورى : ١١ .

(٥) المغني بحاشية الدسوقي ١ / ٤٨٩ .

(٦) الإيضاح ٢٠٧ .

أنها لا تكون اسما إلا في ضرورة الشعر .[١] ثم ساق الشيخ مجموعة من الشواهد ، وعقب عليها بقوله :" فمن نظر إلى كثرة هذا السماع استدل به على اسمية (الكاف) في الكلام ، ومن نظر إلى أنه لم يقع في النثر خص ذلك بالشعر ، أو تأوله ... ، والذي أختاره : جواز ذلك في الكلام على قلة ؛ لأن هذا تصرف كثير فيها ، من كونها تكون فاعلة ، واسم (كان) ، ومفعولة ، ومبتدأة ، ومجرورة بحرف جر أو بإضافة ، وهذا شأن الأسماء المتصرفة ، تتقلب عليها وجوه الإسناد والإعراب "[٢]

وإذا اتصلت (ما) الكافة بـ (الكاف) فإنها تكفها عن العمل وتهيئها للدخول على الجمل الاسمية والفعلية ، نحو : (أكرم زيدا كما أكرمت عمرا) ، قال تعالى : (قل لو كان معه آلهة كما يقولون)[٣] ، (واذكروه كما هداكم)[٤] ، (كما أرسلنا فيكم رسولا)[٥] ، (قالوا يا موسى اجعل لنا إلهاً كما لهم آلهة)[٦] . ومن أبيات الحماسة :

وإن بنا لو تعلمين لقلة ∴ إليك كما بالحائمات تمليل[٧]

قال سيبويه : " وسألت الخليل رحمه الله عن قول العرب : (انتظرني كما آتيك) ، فزعم أن (ما) و(الكاف) جعلتا بمنزلة حرف واحد ، وصيرت للفعل كما

---

(١) الكتاب ١ / ٤٠٨ .

(٢) انظر كلامه وشواهده بالتفصيل في كتابه : التذييل ١١ / ٢٦٢ – ٢٦٥ .

(٣) الإسراء : ٨٤ .

(٤) البقرة ١٩٨ .

(٥) البقرة ١٥١ .

(٦) الأعراف ١٣٨ .

(٧) البيت .

صيرت (ربما) " ثم أنشد بيت رؤبة :

(لا تشتم الناس كما لا تشتم)[١]

ـ زوال اختصاص الباء عن عمل الجر .

(الباء) حرف جر يدخل على الأسماء الظاهرة والمضمرة ، ويقع أصليا وزائدا ، ويؤدي عدة معان ، أشهرها :

الاستعانة ، نحو : (كتبت بالقلم) ، و (ذبحت بالسكين) .

السببية ، نحو : (كل امرئ يكافؤ بعمله) .

الظرفية، نحو: (ولقد نصركم الله ببدر)[٢]، وغيرها من المعاني التي استنبطها اللغويون من كلام العرب، وعددتها المطولات النحوية[٣].

لكن الذي يعنينا هو : هل يزول عمل الجر في الباء بسبب اتصال (ما) الزائدة بها ؟

الجمهور من النحويين ـ عدا ابن مالك الأندلسي في كتابه التسهيل ـ يرى أنه لا يزول عمل (الباء) إذا اتصلت بها (ما) الكافة ، وأنه " لا يؤثر هذا الحرف الزائد في معناها ، ولا في عملها ، بل يبقى لها كل اختصاصها الذي كان قبل اتصالها بـ (ما) ، قال تعالى : (فبما رحمة من الله لنت لهم)[٤] "[٥].

ابن مالك الأندلسي في كتابه التسهيل قال ما نصه : " وتحدث [ما الكافة] في الباء المكفوفة معنى التقليل " ثم قال في الشرح : " وكذلك تزاد [ما] بعد الباء

---

(١) الكتاب ٢ / ١١٦ .

(٢) آل عمران ١٢٣

(٣) النحو الوافي ٢ / ٤٩٠ .

(٤) آل عمران ١٥٩

(٥) النحو الوافي ٢ / ٤٩٠ .

كافة ، كقول الشاعر :

فلئن صرت لا تحير جوابا ... لبما قد ترى وأنت خطيب

وغير كافة ، كقوله ـ تعالى ـ : (فبما رحمة من الله لنت لهم) ، وتحدث (ما) الكافة في (الباء) معنى (ربما) ، فمعنى : قد ترى وأنت خطيب: لربما قد ترى ، ومثله قول كثير :

مغان تهيجن الحليم إلى الهوى ∴ وهن قديمات العهود دواثر

بما قد أرى تلك الديار وأهلها ∴ وهن جميعات الأنيس عوامر

أراد وربما قد أرى ، و (قد) مع المضارع تفيد هذا المعنى"[١] ، قال الشاطبي : " فهذا عند المؤلف مما كفت فيه (الباء) عن العمل (ما) فهيأتها للدخول على الفعل "[٢].

قال أبو حيان : " وما ذهب إليه [ابن مالك] من أن (ما) فيما ذكر كافة وأنها أحدثت معنى التقليل غير صحيح ، بل (ما) في ذلك مصدرية ، والباء للسببية المجازية ، والمعنى على التكثير ، لا على التقليل " قال الشيخ : " والفعل الذي تتعلق به (الباء) مقدر مما قبلها ، والتقدير : لانتفاء إحارتك جوابا برؤيتك وأنت خطيب ، وهن قديمات العهود ، دواثر برؤيتي تلك الديار ، والسببية ظاهرة في هذا البيت "[٣] .

وزاد الشاطبي قولا ثانيا على قول أبي حيان بأنه " لنا أن ندعي قلته [السماع] وأنه لم يبلغ من الكثرة مبلغ ما يقاس عليه "[٤].

---

(١) شرح التسهيل ٣ / ١٦٩ ، ١٧٢.

(٢) المقاصد الشافية ٣ / ٦٩٦ .

(٣) التذييل ١١ / ٢٣٠ .

(٤) المقاصد الشافية ٣ / ٦٩٧ .

ويبدوا أن المسألة ما زالت قيد البحث والدراسة ، فقد علق محب الدين المعروف بناظر الجيش (٧٧٨ هـ) على كلام أبي حيان بقوله : " ولا يخفى أن ما قدره بعيد أن يكون مراد الشاعر ، ولكن قول المصنف : إن المراد التقليل غير ظاهر "(١) .

ـ زوال لام الابتداء عن موضعها :

لام الابتداء : لام تدخل على المبتدأ لتأكيد مضمون الجملة ، وإزالة الشك عن معناها المثبت ، نحو : (لرجل فقير يعمل أنفع لبلاده من غني لا يعمل) ، (ليد كاسبة خير من يد عاطلة) ، قال تعالى (لأنتم أشد رهبة)(٢) ، وقال سبحانه : (ولعبد مؤمن خير من مشرك)(٣) .

وموضعها أول الكلام ولذلك سميت (لام الابتداء) ، فإذا دخلت (إنَّ) المؤكِدة على الجملة المؤكَدة باللام زحلقت هذه اللام وأُخرت عن موضعها إلى أحد معمولي (إنَّ) بشرط ألا تتصل بـ (إنَّ) ، يقول ابن هشام : " كراهية ابتداء الكلام بمؤكدين "(٤)

إذن نستطيع أن نقول أن لام الابتداء التي لها الصدارة في جملتها يزول اختصاصها بالدخول على المبتدأ إذا دخلت (إنَّ) ؛ لأن العرب راعت ذلك ، فكرهت تصدير الجملة بمؤكدين وصدرت (إنَّ) دون اللام عند اجتماعهما لأن (إنَّ) عاملة واللام غير عاملة ، " فلو أخرت إلى الخبر ، والخبر يكون اسما وفعلا وجملة لأدى إلى إبطال عملها ؛ لأن العامل ينبغي أن يكون له اختصاص بالمعمول وليس كذلك

(١) التمهيد ٦ / ٣٠١٥ .
(٢) الحشر: ١٢ .
(٣) البقرة : ٢٢١.
(٤) المغني بحاشية الدسوقي ٢ / ٥٢ .

(اللام) لأنها غير عاملة "(١)

ـــ زوال اختصاص (ما) الحجازية ، و(لا) و(لات) النافيات المشبهات بـ (ليس)

الأصل في العمل للأفعال ، وما عمل من الأسماء فلشبهه بالفعل ، أما الحرف فلا يعمل إلا إذا كان مختصا بما دخل عليه ، فإن اختص بالفعل عمل من الإعراب النوع المختص بالفعل ، وهو الجزم ، وإن اختص بالاسم عمل من الإعراب النوع المختص بالاسم ، وهو الجر ، وإن لم يختص بما يدخل عليه فقياسه أن لا يعمل ، و (ما) وأخواتها (لا) النافية للوحدة في الشعر خاصة و (لات) من هذا النوع ؛ لأن لها شبهان :

الأول : شبه الأدوات التي لا تختص بالدخول على شيء معين .

الثاني : شبهها بـ (ليس) في : أنها للنفي ، كما أن (ليس) . ودخولها على المبتدأ والخبر ، كما أن (ليس). وتخليصها الفعل المحتمل للحال ، كما أن (ليس) كذلك ٢، وراعى هذا الشبه أهل الحجاز ، فرفعوا ما بعدها أسما لها ، ونصبوا الثاني خبرا لها ، ولكن هذا العمل يتخلَّف ويزول إذا عرضت لـ (ما) و (لا) الأحوال الآتية :

١ ـ أن يقترن اسم (ما) بـ (إنْ) الزائدة٣ ، كقول الشاعر :

بني غُدانة ما إنْ أنتمُ ذَهبٌ ∴ ولا صريفٌ ولكن أنتم الخَزَفُ (٤)

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٩ / ٢٦ .

(٢) انظر الأشباه والنظائر للسيوطي ٥٢٢/١

(٣) انظر : أوضح المسالك ٢٤٦/١ .

(٤) البيت من البحر البسيط ، ورد في أوضح المسالك ٢٤٦/١ ، وهمع الهوامع ٣٩١/١ .

ومنه :

فما إن طبنا جبن ولكن ∴ منايانا ودولة آخرينا [١]

لأنّ (إنْ) لما دخلت مع (ما) نقص الشبه .

٢ ـ أن ينتقض نفي خبرهما بـ (إلاَّ) ، كما هو واقع في قوله تعالى: (وما أمرنا إلا واحدةٌ)[٢] [٣]. (وما محمد إلا رسول) [٤] ، (وما أنتم إلا بشر مثلنا) [٥] ؛ لأنه لما بطل النفي الذي هو شرطها بطل العمل

٣ ـ أن يتقدم خبرهما ، كقولهم : ما مسيءٌ مَنْ أعتَبَ[٦]. بطل العمل لاختلال الترتيب ؛ لأن تقديم الخبر على الاسم تصرف في المعمول ، ولم يبلغ من قوة (ما) أن تتصرف في المعمول[٧].

٤ ـ أن يتقدم معمول خبرهما – غير الجار والمجرور – على اسميهما٨، كقول مزاحم العقيلي :

وقالوا : تَعَرَّفْها المَنَازِلَ من منى وما كلُّ من وافى منىً أنا عارفُ[٩]

فقدم معمول الخبر (كل من وافى) على اسمها .

---

(١) الكتاب ١٥٣/٣

(٢) القمر:٥٠ .

(٣) انظر : أوضح المسالك ٢٤٨/١ .

(٤) آل عمران : ١٤٤

(٥) يس : ١٥

(٦) المصدر السابق ٢٥٠/١ .

(٧) المقاصد الشافية للشاطبي ٢٢٣/٢

(٨) المصدر السابق ٢٥٣/١ .

(٩) البيت من البحر الطويل ، ورد في كتاب سيبويه ٧٢/١ ، وأوضح المسالك ٢٥٣/١ .

٥ ـ إذا كان معمولا (لا) غير نكرتين[١]، كقولنا : لا الشرُّ دائمٌ ، ولا الخيرُ باقٍ . وأُعرب ما بعد (لا) مبتدأ خبره ما بعده ؛ لدخول (لا) العاملة عمل (ليس) على معرفة ، وذلك لضعفها ، حيث إنها محمولة على (ما) ، و (ما) محمولة على (ليس) .

أما (لاتَ) فيزول عملها إذا لم يكن معمولاها اسما زمانٍ أحدهما محذوفٌ[٢]، كقول الأعشى الأكبر ميمون بن قيس :

لاتَ هَنَّا ذِكرى جُبَيرَةَ أمْ من ∴ جاءَ منها بطائفِ الأهوالِ[٣]

فأهمل عمل (لات) لأن اسمها ليس بزمان ، وإنما عملت في الحين فقط؛ لأنها فرع على (لا) و (لا) فرع على (ما) و (ما) فرع على (ليس) ، وإنما ألزمت شيئا واحدا وطريقة واحدة لأنها في رتبة رابعة .

ـ زوال اختصاص (إنَّ) الناسخة وأخواتها

الجمهور من النحويين على أنَّ (إنْ) المخففة من الثقيلة يبطل إعمالها ، ويغلب إهمالها ؛ لأنها حينئذ لا تختص بالجملة الاسمية ، بل تدخل على الجملتين: الاسمية والفعلية ، كما في قوله تعالى : (وإنْ كلٌّ لمَّا جميعٌ لدينا محضرون)[٤] ، ويجوز إعمالها قليلا ؛ استصحابًا للأصل[٥]، كما في قوله تعالى: (وإنْ كلاًّ لمَّا

(١) انظر : أوضح المسالك ٢٥٥/١ .

(٢) انظر : ارتشاف الضرب ٢/ ٧١٧ . والجنى الداني في حروف المعاني للمرادي: ٤٨٩ .

(٣) البيت من البحر الخفيف ، ورد في ديوان الأعشى ص٥٣ والخصائص ٢٧٤/٢ ، وأوضح المسالك ٢٥٩/١ .

(٤) يس : ٣٢ .

(٥) أوضح المسالك ٣٢٧/١ .

ليوفينهم ربك أعمالهم) [١]. وتلزم لام الابتداء بعد المهملة فارقةً بين الإثبات والنفي ،وقد تغني عنها قرينة لفظية نحو: (إنْ زيدٌ لن يقوم)، أو معنوية [٢] كقول الطرماح بن حكيم :

أنا ابنُ أباةِ الضيمِ من آل مالكٍ ∴ وإن مالكٌ كانت كرام المعادنِ [٣]

أما (لكنّ) الناسخة إذا خُفِّفت أُهمِلَت وجوبًا عند جمهور النحاة[٤] ، كما في قوله تعالى : (ولكِنِ اللهُ قَتَلَهُم)[٥]. وروي عن يونس بن حبيب والأخفش جواز جواز إعمالها ، وهو مردود بزوال اختصاصها بالجمل الاسمية [٦].

وتتصل (ما) الزائدة بـ (إنَّ) وأخواتها إلا (عسى) و (لا) ، فتكفها عن العمل ، وتهيئها للدخول على الجمل الفعلية[٧] ، بعدما كانت تختص بالاسمية ، قال قال تعالى : (قل إنما يوحى إلي أنما إلهكم إله واحد)[٨] ، وقوله تعالى : (كأنما يُساقون إلى الموت وهم ينظرون) [٩]. أما (ليت) فتبقى على اختصاصها، ويجوز

---

(١) هود:١١١، والقراءة بتخفيف نون (إن) والميم من (لما) وهي قراء ابن كثير، انظر السبعة لابن مجاهد صـ٢٢٩.

(٢) المصدر السابق ١ / ٣٢٧ .

(٣) البيت من البحر الطويل ، ورد في ديوان الطرماح ٢٨٠ ، التذييل والتكميل ١٣٤/٥ أوضح المسالك ٣٢٨/١ .

(٤) انظر : أوضح المسالك ٣٤٠/١ . وشرح التصريح على التوضيح للوقاد ٣٣٥/١ .

(٥) الأنفال / ١٧

(٦) انظر التذييل والتكميل ١٤٦/٥

(٧) انظر : التذييل والتكميل ١٤٦/٥ أوضح المسالك ٣١٠/١ .

(٨) الأنبياء / ١٠٨

(٩) الأنفال / ٦

ويجوز إعمالها وإهمالها[١]، وبالوجهين روي قول النابغة الذبياني:

قالت ألا ليتما هذا الحمامَ لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقدِ[٢]

وقد ذهب سيبويه والأخفش إلى أنه لا يجوز الإعمال في (أنَّ) المفتوحة ولا في (كأن) و (لعل) و (لكن) إذا اتصلت بإحداهن (ما) الكافة .

فأحكام الإعمال عند سيبويه ثلاثة : واجب ، في (ليت) . نادر ، في (إنَّ) . ممتنع ، في الأدوات الباقية .

وذهب الزجاج وابن السراج والزمخشري وابن مالك إلى أن الإعمال جائز في كل هذه الأحرف مع اتصالهن بـ (ما) الكافّة ، قياسًا لما لم يسمع من العرب على ما سُمِع، وذهب الفراء إلى أن الإعمال جائز في (لعل) إذا اتصلت بـ (ما) الكافّة ؛ لأنها أقرب إلى هذه الأحرف شبهًا بـ (ليت) [٣]، حتى أن بعض النحاة يزعم أن (لعل) قد تتضمن معنى (ليت) فتأخذ حكمها ، وحمل على هذه الوجه قوله تعالى : (فأطلعَ إلى إله موسى)[٤] ، زعم أن نصب المضارع المقترن بالفاء بسبب تضمن (لعل) معنى (ليت) ، لأن قبل ذلك (لعلي أبلغ الأسباب * أسباب السموات) ، وذهب ابن أبي الربيع إلى أن الإعمال جائز في (لعل) و (كأن) ؛ لقرب كل واحدة منهما من (ليت)[٥] .

ـ زوال اختصاص (لا) النافية للجنس

(لا) النافية للجنس تعمل عمل (إنَّ) الناسخة ، تنصب الاسم وترفع

---

(١) المصدر السابق ٣١٢/١ .

(٢) انظر : كتاب سيبويه ٢٢١/٤ .

(٣) نسبه أبو حيان إلى الفراء التذييل ١٤٧/٥

(٤) غافر / ٣٧

(٥) الملخص لابن أبي الربيع ٢٤٦/١

الخبر للشبه المقرر بينهما ، في أن كل واحد منهما حرف مؤكِد ـ فـ (إن) مؤكدة للإيجاب ، و (لا) مؤكدة للنفي ـ ، وكلاهما موضعه صدر الجملة ، ويدخلان على المبتدأ والخبر . ويزول اختصاصها بهذا العمل في موضعين:

الأول : إذا فصل بينها وبين معموليها مطلقا ، نحو (لا في الدار رجل) ، و (لا غدا أحد راحل) ، قال تعالى (لا فيها غول) [١] وإنما جاز الفصل بين (ما) ومعموليها بشبه الجملة ولم يجز ذلك في (لا) ، لأن شبه (ما) بـ (ليس) أقوى من شبه (لا) بـ (إنّ) .

الثاني : إذا دخلت (لا) على المعرفة ، قال النحويون : " لأنها إنما عملت العمل المذكور لتدل به على العموم على سبيل التنصيص ، والمعرفة ليست كذلك " [٢]

وفي الحالتين يجب – عند غير المبرد وابن كيسان – تكرارها، نحو لا زيدٌ في الدار ولا عمرو، قال تعالى: (لا فيها غولٌ) [٣]. كذلك تهمل (لا) إذا كانت غير نافية ، كأن تكون زائدة ، وقد شذَّ إعمالها[٤]، كما في قول الفرزدق :

لو لم تكن غطفانٌ لا ذنوبَ لها ∴ إذن لَلاَمَ ذوو أحسابها عُمَرَا [٥]

فقد بنى (ذنوبَ) على الفتح اسمًا لـ (لا) مع أنها زائدة .

ـ زوال اختصاص (إلاّ) الاستثنائية :

الكلام في هذه المسألة مبني على أن عامل النصب في المستثنى هو (إلا)

---

(١) الصافات ٤٧

(٢) تمهيد القواعد لناظر الجيش ٣ / ١٤٣٧

(٣) انظر : المقتضب للمبرد ٣٦١/٤ ، وأوضح المسالك ٧/٢-٨ .

(٤) انظر : أوضح المسالك ٦/٢ .

(٥) البيت من البحر البسيط ، ورد في ديوان الفرزدق ٣٨٥/١ ، وأوضح المسالك ٦/٢ .

هذا المسألة التي شغلت فكر النحويين من لدن سيبويه إلى وقتنا هذا ، ألا وهي : عامل النصب في المستثنى . يقول الشاطبي : " والمسألة قد اضطرب الناس فيها على ثمانية أقوال :

أحدها : أنه انتصب بعد تمام الكلام انتصاب الدرهم بعد العشرين على التشبيه بالمفعول به ، ويعزى لسيبويه .

الثاني : أنه انتصب بـ (إلا) وحدها ، وهو رأي ابن مالك ، وزعم أنه مذهب سيبويه والمبرد .

الثالث : أنه انتصب بالفعل المتقدم بواسطة (إلا) ، وهو رأي السيرافي ، والفارسي ، وابن الباذش .

الرابع : أن النصب بالفعل المتقدم بغير واسطة (إلا) وهو رأي ابن خروف .

الخامس : أن النصب بما في (إلا) من معنى الاستثناء .

السادس : أنه منصوب بالمخالفة ؛ لأن ما بعد (إلا) مخالف لما قبلها ، وهو أصل الكوفيين .

السابع : أن النصب على إضمار (أنْ) ، والتقدير : إلا أن زيدا لم يقم . وينسب أيضا إلى الكسائي .

الثامن : أنّ (إلا) مركبة من (إنْ) و (لا) ، ثم خففت (إنْ) وركبا ، فإذا انتصب ما بعدها فعلى تغليب حكم (إنْ) ، وإذا لم ينتصب فعلى تغليب حكم (لا) .

" يقول الإمام الشاطبي معقبا على هذه الأقوال : " وجميع هذه الأقوال

القصد بها واحد ، وهو ربط القوانين وتثبيتها في النفس " [١]، ويقول الأساذ عباس حسن : " ولا أثر لهذا الخلاف النظري في أحكام المستثنى ، وضبطه "[٢] . والذي يظهر من كلام جمهور المتأخرين أن ناصب المستثنى هو الأدة (إلا) ، قال ابن هشام في المغني : " وانتصاب ما بعدها بها على الصحيح " [٣].

ولذلك قد يزول عنها ما يعمل النصب في المستثنى ، وذلك في حال ما إذا تكررت (إلا) ، وكان التكرار للتوكيد ، وذلك يقع إذا تلت عاطفًا ، أو تلاها اسمٌ مماثل لما قبلها ، فحينئذٍ تُلغى ، فالأول نحو ما جاء إلا زيدٌ وإلا عمرو ، والثاني نحو لا تقم لأحدٍ إلا السيد إلا خالد٤.

أما إذا كان تكرار (إلاَّ) لغير توكيد ، وذلك في بابي العطف والبدل ، فإن كان الاستثناء مفرغًا فالعامل الذي قبل (إلا) يؤثر في واحد من المستثنيات ، ثم تُنصَب باقي المستثنيات نحو ما قام إلا زيدٌ إلا عمرًا إلا بكرًا ، وإن كان العامل غير مفرّغ فإن تقدمت المستثنيات على المستثنى منه نصبت كلها نحو : ما قام إلا زيدًا إلا عمرًا إلا بكرًا أحدٌ ، وإن تأخرت والكلام إيجاب نصبت كلها أيضًا نحو : قاموا إلا زيدًا إلا عمرًا إلا بكرًا .

أما إذا كان الكلام غير إيجاب فيعطي واحدٌ منها ما يعطاه لو انفرد ، وينصب ما عداه نحو ما قاموا إلا زيدٌ إلا عمرًا إلا بكرًا ، يترجح الرفع في واحد منها ، ونصبه مرجوح ، ويتعين في الباقي النصب ، ولا يتعين الأول لجواز الوجهين ،

---

(١) المقاصد الشافية ٣ / ٣٥٠

(٢) النحو الوافي ٢ / ٣٢٨

(٣) حاشية الدسوقي على المغني ١ / ١٩٣

(٤) انظر : أوضح المسالك ٢٣٨/٢ .

بل يترجح [١].

- زوال اختصاص (أنْ) المصدرية

(أنْ) تأتي في الأساليب على عدة أوجه: أشهرها أن تكون حرفا مصدريا ناصبا للفعل المضارع نحو قوله تعالى: (وأنْ تصوموا خيرٌ لكم)(٢) ، وقوله تعالى: (ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم)(٣). وليس دخولها قاصرا على الفعل المضارع فقط، بل تدخل على الفعل الماضي أيضا نحو قوله تعالى: (ولولا أن منّ الله علينا) (٤)، وتدخل أيضا على فعل الأمر كحكاية سيبويه: (كتبت إليه بأن قمْ).

وإذا كان المشهور في (أنْ) نصبها للفعل المضارع فقد ذكر بعض الكوفيين وأبو عبيدة واللحياني أن بعضهم يجزم بها وأنشدوا على ذلك قول امرئ القيس:

إذا ما غدونا قال ولدان أهلنا ∴ تعالوا إلى أن يأتنا الصيد نحطب

وقول جميل بثينة:

أحاذر أن تعلم بها فتردها ∴ فتتركها ثقلا عليّ كما هيا

فـ(يأتنا) في البيت الأول مجزوم بـ(أنْ)، وكذلك (تعلم) في البيت الثاني.

وقد تهمل (أنْ) في الكلام فلا تنصب ولا تجزم، ويكون الفعل بعدها مرفوعا، فهي بهذا تقترض هذا الحكم من (ما)، ومثال (أن) المهملة قراءة ابن محيصن: (لمن أراد أن يتمُّ الرضاعة)[٥] برفع الفعل المضارع (يتم) وقد اعترض على

(١) المصدر السابق ٢/٢٤٠ .

(٢) البقرة: ١٧٤

(٣) الحديد : ١٦

(٤) الإسراء: ٧٤

(٥) البقرة : ٢٣٣ .

الاستدلال بالآية، بأن أصله (يتمون) ، فهو منصوب بحذف النون وحذفت الواو للساكنين، واستصحب ذلك خطا، والجمع باعتبار معنى من تكلف. ومثال (أن) المهملة أيضا قول الشاعر:

أن تقرآن على أسماء ويحكما ∴ منّي السلام وأن لا تشعرا أحدا

فـ (تقرآن) فعل مضارع مرفوع بثبوت النون على الرغم من تقدم(أن) عليه؛ لأنها هنا مهملة. وقد اعترض الكوفيون على الاستدلال بهذا البيت، فزعموا أنّ (أنْ) في البيت مخففة من الثقيلة شذ اتصالها بالفعل.غير أن الصواب أنها (أن) الناصبة أهملت حملا لها على (ما) أختها في المصدرية؛ لأن (أن) المخففة من الثقيلة غالبا ما تقع بعد علم أو ظن، وهي في البيت لم تقع بعدهما فلا محل لاعتراضهم[1]

ـ زوال اختصاص (إذَنْ) الناصبة للمضارع :

الكلام في (إذن) حول : معناها ، أصلها ، إعمالها وإهمالها ، كتابتها :

١ – معناها :

(إذن) في كلم العرب الغالب في معناها أن تكون للجواب والجزاء ، وهذا عند سيبويه [2] ، أما أبو علي الفارسي فيرى أن ذلك غالبا في أكثر المواضع ، يلزمها الجواب ، أما الجزاء فيكثر وقد تتجرد عنه ، نحو : (إذن أكرمك) ، جوابا لمن قال لك : (سأزورك) ، هذا جواب وجزاء ، وقد تأتي للجواب دون الجزاء ، نحو قولك : (إذن أظنك صادقا) جوابا لمن قال لك : (أحبك) .

٢ – أصلها :

---

(١) انظر بالتفصيل: المقاصد الشافية للشاطبي٦ / ١٣ وتمهيد القواعد٨ / ٤١٢٨ ، حاشية الدسوقي على المغني١ / ٨٣

(٢) الكتاب ٤ / ٢٣٤

للعلماء في تحقيق أصل (إذن) ثلاثة أقوال :

الأول : أنها مركبة من (إذ) و (أنْ) المصدرية ، ثم نقلت حركة الهمزة من (أنْ) إلى ذال ((إذ) ثم حذفت الهمزة من (إنْ) فصارت (إذن) ، وغلب عليها بعد التركيب حكم الحرفية ، وينسب هذا القول إلى الخليل بن أحمد .(١)

الثاني : أنها مركبة من (إذا) و (أنْ) ، فحذفت الهمزة من (أنْ) ثم الألف من (إذا) للتخلص من التقاء الساكنين ، فصارت (إذن) ؛ وذلك لأنها تقوم مقام هاتين الكلمتين ، فهي تدل على ربط كلام بكلام ، كما تدل (إذا) على ذلك ، وهي تنصب الفعل الضارع كما أنّ (أنْ) المصدرية كذلك .(٢)

الرأي الثالث : أنها بسيطة غير مركبة ، وهو الرأي الصحيح ، وعلى ذلك فهي حرف وليست اسما .(٣)

٣ -إهمالها وزوال اختصاصها :

الجمهور على أنّ (إذن) هي الناصبة للفعل المضارع بنفسها ، تخلص زمنه للاستقبال كسائر حروف النصب ، التي تدخل على الفعل المضارع .

هذا وقد نسب إلى الخليل بن أحمد . وهو رأي الزجاج والفارسي . أن ناصب المضارع بعد (إذن) هو (أنْ) المصدرية مضمرة بعدها ، وسبب ذلك أن (إذن) ليست مختصة بالفعل ، بل تدخل على الاسم كذلك ، نحو : (إذن عبد الله يزورك) ، والحرف غير المختص لا يعمل .(٤)

---

(١) الجنى الداني في حروف المعاني ٣٦٣

(٢) أوضح المسالك

(٣) حاشية الدسوقي على المغني مغني اللبيب ١ / ٥٥

(٤) انظر النحو الوافي: ٣١٠/٤، والمغني: ٣٠، والجني الداني: ٣٦٣، ٣٦٤، وأوضح المسالك: ١٦٣/٤، وشرح التسهيل: ٧٤/٣

وتعمل (إذن) بتحقق شروط أربعة :

الأول : أن يكون المضارع مستقبلا ، لا يشوبه معنى الحال ، نحو : (إذن أكرمك) ، جوابا لمن قال لك : (سأزورك) ؛ لأن نواصب المضارع تقتضي الاستقبال ، فلا تعمل في غيره ، فإذا وجد ما يدل على الحالين في معنى الفعل ألغيت (إذن) ، نحو : (إذن تصدق) جوابا لمن قال لك : (أنا أحبك) .

الثاني : أن تتصدر في أول الكلام . وبمعنى أدق في أول الجواب . ، ويكون الفعل في هذه الحالة مفرغا لها ، غير معتمد على شيء قبلها ، فإن تأخرت أهملت ؛ لأن الفعل المنصوب لا يجوز تقديمه على ناصبه ، وكذلك إذا وقعت في حشو الكلام ، نحو : (أنا إذن أكرمك) ، وقول الشاعر :

لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها ∴ وأمكنني منها إذنْ لا أُقيلُها[1]

أهملت لوقوعها في حشو الكلام ؛ لأن ما بعدها يفتقر إلى ما قبلها ، فقد وقعت بين القسم وجوابه . وتقع (إذن) حشوا في ثلاثة مواضع :

. بين المبتدأ والخبر ، نحو : (أنا إذن أكرمُك) .

. بين الشرط والجواب ، نحو : (إن زرتني إذن أكرمك) .

. بين القسم والجواب ، نحو : (والله إذن أكرمك) .

الشرط الثالث من شروط عمل (إذن) : ألا يفصل بينها وبين معمولها بفاصل ، نحو : (إذن زيد يكرمك) ، ما عدا القسم ، فإن الفصل به كلا فصل ؛ لأنه زائد مؤكد ، قال الشاعر :

إذن والله نرميهم بحرب ∴ تُشيب الطفل من قبل المشيب

الشرط الرابع : قال ابن يعيش : " أن تكون جوابا ، أو في تقدير

(١) البيت من البحر الطويل ، ورد في ديوان كثير عزة ٣٠٥ ، وأوضح المسالك ١٥٠/٤ .

الجواب"[1] ، يقوا الأستاذ عباس حسن شارحا هذه العبارة : " والمراد من دلالتها على الجواب: وقوعها في كلام يكون مترتبا على كلام قبله ، ترتب الجواب على السؤال ، سواء أكان الكلام السابق مشتملا على استفهام مذكور ، أم غير مشتمل عليه ، ولكنه بمنزلة الملحوظ ..... ومن الأمثلة قول الصديق لصديقه: (سأغضي عن هفوتك) ، فيقول الآخر (إذن أعتذر عنها) .

وإذا كان النحويون اتفقوا على وجوب إعمال (إذن) النصب في الفعل المضارع عند توفر الشروط السابقة فإنهم اتفقوا على وجوب إهمالها إذا عدم أحد هذه الشروط ، كأن تفقد الصدارة ، أو يكون الفعل بعدها بمعنى الحال ، أو أن يفصل بينها وبين معمولها بفاصل لم يقيده النحاة .

٤ – **كتابتها** :

ـ (إذن) يوقف عليها بالألف، لشبهها بالمنون المنصوب، وذهب بعض النحاة إلى أنها يوقف عليها بالنون؛ لأنها بمنزلة (أنْ) و(لنْ) .

ـ اختلف النحاة في كتابتها اختلافهم في الوقوف عليها، وذلك على مذاهب:

١– أنها تكتب بالألف، وعلى هذا رسمت في المصاحف (إذاً)، وعليه أكثر النحاة

٢– أنها تكتب بالنون، وهذا اختيار الكوفيين .

٣– التفصيل، وذلك إذا ألغيت كتبت بالألف لضعفها، وإذا عملت كتبت بالنون للتفريق بينهما ، يقول الأستاذ عباس حسن : " وهذا حسن جدير بالاقتصار عليه ، والاتفاق على الأخذ به " [2]

---

(١) ابن يعيش على المفصل : ٩ / ١٤

(٢) النحو الوافي ٤ / ٣١٢

المبحث الثاني

زوال اختصاص العوامل الفعلية

ـ زوال اختصاص (كان) الناسخة :

(كان) أمُّ باب الأفعال الناسخة ، التي ترفع المبتدأ اسمًا لها [١]، وتنصب الخبر بعده خبرا لها، يزول عملها إذا وقعت زائدة، أي : لم يؤت بها للإسناد ولهذه الزيادة شرطان :

١ ـ أن تكون بلفظ الماضي .

٢ ـ أن تكون بين شيئين متلازمين ليسا جارًّا ومجرورًا .

وذلك نحو قولنا : (ما كان أحسنَ زيدًا) ، وقولهم : (ولدت فاطمة بنت الخرشب الكملة من بني عبس ، لم يوجَد كان مثلُهم)[٢]. وقول الفرزدق : فكيف إذا مررت بدار قوم ... وجيران لنا كانوا كرامِ [٣]

حيث زيدت بين الصفة والموصوف ، وقد شذَّ من ذلك قول الشاعرة أم عقيل زوج أبي طالب :

أنتَ تكونُ ماجدٌ نبيلُ ∴ إذا تهبُّ شمألٌ بَلِيْلُ[٤]

لزيادتها بلفظ المضارع . وشذَّ قول الشاعر:

---

(١) انظر : اللمع في العربية لابن جني (ص: ٣٨) .

(٢) المقتضب ١١٦/٤ أوضح المسالك لابن هشام ٢٣٠/١-٢٣١ .

(٣) انظر الشاهد في تمهيد القواعد ١١٥٨/٣

(٤) من مشطور الرجز ، أوضح المسالك٢٣٠/١ ، والهمع للسوطي ٣٨١/١ وخزانة الأدب للبغدادي (٩/ ٢٢٥) .

جيادُ بني أبي بكرٍ تَسَامَى ∴ على كانَ المسومةِ العرابِ[1]

لزيادتها بين الجار والمجرور، والأصل: على المسومة العراب ، وزيادتها من حيث عدم عملها فقط ، وإلا فالمعنى عليها.

ـ زوال اختصاص (ظنَّ) وأخواتها ، وما يلحق بذلك:

(ظنَّ) وأخواتها تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، ولكن تعرض لها الأحكام الآتية :

١ ـ الإعمال ، وهو الأصل ، وهو واقع في الجميع .

٢ ـ الإلغاء ، وهو إبطال العمل لفظًا ومحلاً ؛ لضعف العامل بتوسطه أو تأخُّره ، وذلك نحو زيدٌ ظننتُ قائمٌ ، وزيدٌ قائمٌ ظننتُ ، وإلغاء المتأخر أقوى من إعماله ، والمتوسط بالعكس ، وقيل : هما في المتوسط بين المفعولين سواء

٣ ـ التعليق، وهو إبطال العمل لفظًا لا محلاً ؛ لمجيء ما له صدر الكلام بعده وهو :

أ ـ لام الابتداء ، كما هو واقع في قوله تعالى : (وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ)[2]

ب ـ لام القسم ، كقول لبيد بن ربيعة :

ولقد علمتُ لتأتينَّ مَنِيَّتِي ∴ إنَّ المنايا لا تطيش سهامُها [3]

ج ـ (لا) و (إنْ) النافيتان في جواب قسم ملفوظ به أو مقدر ، نحو علمتُ والله لا زيدٌ في الدار ولا عمرو ، وعلمتُ إنْ زيدٌ قائمٌ .

---

(١) من البحر الوافر، ورد في سر صناعة الإعراب لابن جني١/٣٠٨. أوضح المسالك ١/٢٣١ ، والهمع ١/٣٨١ .

(٢) البقرة ١٠٢

(٣) البيت من البحر الكامل ، ورد في ديوان لبيد ٣٠٨ ، وأوضح المسالك ٢/٥٦ .

د _ (ما) النافية ، كما هو واقع في قوله تعالى : (لقد علمتَ ما هؤلاء ينطقون)[١] .

هـ _ الاستفهام ، ويأتي بطريقين : أن يعترض حرف الاستفهام بين العامل والجملة نحو ما هو واقع في قوله تعالى : (وإن أدري أقريبٌ أم بعيدٌ ما توعدون)[٢] ، وأن يكون في الجملة اسم استفهام ، عمدة كان كما في قوله تعالى: (لنعلمَ أيُّ الحزبين أحصى لما لبثوا أمدًا)[٣]، أو فضلة كما في قوله تعالى: (وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون)[٤] [٥]

ولا يدخل الإلغاء ولا التعليق في شيء من أفعال التصيير، ولا في قلبيٍّ جامد وهو اثنان: هَبْ وتَعَلَّم[٦]. ويلحق بهذه الأفعال مما ينصب مفاعيل ثلاثة (أعلمَ) و(أرى) وما ضُمِّن معناهما من نبّأ وأنبأ ، وحدّث وخبَّر وأخبر ، فيدخل فيها الإلغاء والتعليق ، فمن الإلغاء قول من يوثق بعربيته : البركةُ أعلمنا الله مع الأكابر[٧] ، وقول الشاعر :

وأنتَ أراني الله أمنعُ عاصمُ ∴ وأرأفُ مستكفىً وأسمح واهبِ[٨]

وعلى التعليق ما جاء في قوله تعالى: (ينبِّئكم إذا مُزِّقتم كل مُمَزَّق إنَّكم

---

(١) الأنبياء ٥٦ .

(٢) الأنبياء : ١٠٩

(٣) الكهف ١٢

(٤) الشعراء ٢٢٧

(٥) انظر : أوضح المسالك ٢/٤٩-٥٧ .

(٦) المصدر السابق ٢/٥٧-٥٨ .

(٧) انظر التذييل ٦ / ١٦٠ التمهيد ٣ / ١٥٥٩

(٨) انظر : شرح شذور الذهب للجوجري (٢/ ٦٧٢).

لفي خلقٍ جديد) [1] [2] ، وقول الشاعر :

حذارِ فقد نُبِّئتُ إنَّك للذي ∴ ستجزى بما تسعى فتسعد أو تشقى[3]

ـ اتصال (ما) الكافة بالأفعال :

الفعل (ماضيا كان أو مضارعا أو أمرا) يرفع فاعلا ، وينصب مفعولا ، إن كان متعديا ، ويكتفي بفاعله إن كان لازما ، ويحتاج إلى اسم وخبر إن كان ناقصا كأفعال باب (كان) و(عسى) .

وذلك لآن الفعل لابد له من فاعل قام به ومفعول وقع عليه ، وفي هذه الحالة يعمل الفعل الرفع في فاعله ، والنصب في مفعوله إن احتاج إليه ، وكذلك الأفعال الناقصة .

فهل يزول اختصاص الفعل بدخوله على الفاعل وإحداث الرفع فيه ؟

يقول ابن هشام في سياق حديثه عن أوجه استعمال (ما) في كلام العرب: " الوجه الثالث : أن تكون زائدة ، وهي نوعان : كافة ، وغير كافة، والكافة ثلاثة أنواع:

أحدهما : الكافة عن عمل الرفع ، ولا تتصل إلا بثلاثة أفعال : (قل) ، و (طال) ، و(كثر) ، وعلة ذلك شبههن بـ (رب) ، ولا يدخلن حينئذ إلا على جملة فعلية صرح بفعلها ، كقوله :

قلما يبرح اللبيب إلى ما ∴ يورث المجد داعيا أو مجيبا [4] "

انتهى كلام ابن هشام .

---

(١) سبأ : ٧ .

(٢) انظر : أوضح المسالك ٢/٧٢-٧٤ .

(٣) البيت من البحر الطويل ، ورد في أوضح المسالك ٢/٧٤ .

(٤) المغني بحاشية الدسوقي ٢ / ٢٢٨ .

وعلة شبه (قل) و (كثر) و (طال) بـ (رب) هي الدلالة علة القلة أو الكثرة والتصدير أول الكلام ، فـ (قل) تدل على القلة ، و (كثر) و (طال) تدل على الكثرة ، و (رب) تتصل بها (ما) الكافة ، فتكفها عن عمل الجر ، فاتصلت بما أشبهها . (١)

فالأمر إذن كما يقول النحاة : " أنها تدخل عليه فتجعله يلي ما لم يكن يليه قبل ، ألا ترى أنها تُدخل الفعل على الفعل ، نحو : (قلما سرت) ، و (قلما تقوم) ، ولم يكن الفعل قبل دخولها يلي الفعل ، فـ (قل) فعل ، كان حقه أن يليه الاسم ؛ لأنه فعل ، فلما دخلت عليه (ما) كفته عن اقتضائه الفاعل ، وهيأته للدخول على الفعل ، كما تهيئ (رب) للدخول على الفعل ، وأخلصوها له "(٢)

فإذا قلنا : (طالما أوفيت بوعدك) ، و (كثر ما حمدت لك الوفاء) ، و (قلما يخلف النبيل وعده) فإن كل واحد منهما يعرب فعلا ماضيا مكفوفا عن العمل بسبب وجود (ما) التي كفته عن العمل٣ فزال اختصاصه وطلبه للفاعل .

ـ زوال اختصاص عمل الفعل المؤكِد :

لابد لكل فعل من فاعل ومفعول ، إلا الفعل المؤكِد لما قبله تأكيدا لفظيا ، ويؤكَد الفعل الماضي والمضارع فقط ، أما فعل الأمر فلا يمكن تأكيده وحده بغير فاعله .

فإذا أكد الفعل الماضي نحو : (حضر حضر القائد) ، و (نطق نطق القاضي بالحكم) ، والفعل المضارع نحو : (ينتصر ينتصر الحق) ، و (يتفوق يتفوق المثابر) ، فإن الفاعل في الأساليب للفعل الأول ، ولا فاعل للفعل الثاني

(١) انظر : حاشية الدسوقي على المغني ٢ / ٢٢٨ .
(٢) شرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ١٣٢ .
(٣) انظر : النحو الوافي عباس حسن : ٢ / ٧٢ .

(المؤكِد) ؛ وذلك لأن " اللفظ الذي يقع توكيدا لفظيا ممنوع من التأثر والتأثير ، أي لا تؤثر فيه العوامل ، فلا يكون مبتدأ ، ولا خبرا ، ولا فاعلا ، ولا مفعولا ، ولا غيره ، فليس له موضع ولا محل من الإعراب مطلقا ، وكذلك ليس له تأثير في غيره مطلقا ، فلا يحتاج لفاعل أو مفعول أو مجرور أو غيره ، وإنما يقال في إعرابه : إنه توكيد لفظي"[١].

ـ زوال اختصاص الفعل المتعدي واللازم:

الأفعال على قسمين :

الأول :(متعد)، وهو ما يطلب بنفسه بعد فاعله مفعولا به ، ويسمى ذلك الفعل متعديا ، وواقعا، ومتجاوزا ؛ لأنه ينصب بنفسه مفعولا به ، أو اثنين ، أو ثلاثة ، من غير أن يحتاج إلى مساعدة حرف جر،أوغيره مما يؤدي إلى تعدية الفعل اللازم ، نحو (لما سمعت الخبر ظننت الراوي مخطئا ؛ لكن الصحف أعلمتنا الخبر صحيحا).

الثاني : (غير متعد) وهو بخلاف الأول ، ويسمى عند النحويين (لازما) ؛ لأنه لزم فاعله فلم يتعده ، ولم يجاوزه إلى غيره،فهو الذي لا ينصب بنفسه مفعولا به أو أكثر ، وإنما ينصبه بمعونة حرف جر ، نحو (إذا أسرف الأحمق في ماله انتهى أمره إلى الفقر ، وقعد في بيته ملوما محسورا) .

وقد وضع النحويون ضابطا للتفرقة بين الفعل المتعدي والفعل اللازم فقالوا : " الفعل المتعدي علامته الدالة على أنه متعد وصل هاء الضمير به ، إذا لم تكن تلك الهاء دالة على المصدر ، وذلك نحو (عمل) ، فإنك تقول : (البيت عملته) وليست الباء ههنا للمصدر ، بل للبيت ، وهو المعمول ."[٢]

---

(١) انظر : أوضح المسالك ٢٤٨/١ .

(٢) المقاصد الشافية للشاطبي ٣ / ١٢٥

وحكم الفعل المتعدي أن ينصب المفعول به ، كقرأتُ الكتاب ، وشربتُ الماء ، إلا أنه يفقد مفعوله إذا عرضت له إحدى حالين :

١ _ التضمين : وهو أن يؤدي فعل ـ أو ما في معناه ـ مؤدى فعل آخر أو ما في معناه فيعطى حكمه في التعدية واللزوم ، كما يقولون في الدعاء (سمع الله لمن حمده) ، فالفعل (سمع) في أصله متعد بنفسه ، ولكنه هنا تضمن معنى استجاب فتعدى مثله باللام .

٢ _ أن يدل على مفعوله دليل ، كقولك : أجبتُ ، في سؤال من يسألك : هل أجبت زيدًا ؟

وقد يرد المتعدي بغير مفعول ، فيقال : أكلتُ ، وشربتُ . أما اللازم فإنه مقتصر في حكمه على فاعله ، ولا يصل إلى المفعول إلا بحرف جر ، لكنه قد ينصب المفعول به على سبيل نزع الخافض ، فيقال : دخلتُ الدارَ ، والأصل دخلت في الدار ، وقد يصبح متعديًّا إذا دخلت عليه إحدى هذه الأدوات :

١ _ الهمزة ، فيقال : أخرجتُ زيدًا .

٢ _ تضعيف العين : فيقال : قعَّدت زيدًا .

٣ _ ألف المفاعلة : فيقال : ساير زيدٌ عمرًا .

٤ _ صيغة اسْتَفعَل : فيقال : استحسنت زيدًا [١].

(١) المصدر السابق ٣/٦-٩ .

المبحث الثالث

زوال اختصاص العومل الاسمية

ـ زوال عمل المصدر

المصدر في الأساليب اللغوية يأتي على نوعين :

الأول : مصد غير عامل ، لا دلالة فيه على العلاج ، ولا رائحة للفعل فيه ، وهو المصدر الذي يأتي للتوكيد ، أو ما جرى مجرى التوكيد ، وهو ما يسمى بالمفعول المطلق ، نح : (ضربت ضربا) ، أو (ضربت ضربتين) ، أو (ضربت ضربا شديدا) .

الثاني:مصدر يعمل إما بالنيابة عن فعله ، " وذلك كالنائب عن فعل الأمر ، نحو : (ضربا زيد) ، أو غير فعل الأمر ، نحو : (أضربا زيد)"[1] أو لتقديره بالفعل مع حرف مصدري ، وهو الذي يسمى بالمصدر الموصول ؛ لأنه مقدر بحرف موصول ، وهو (أنْ) أو ما جرى مجراها .

" وهذا النوع يلحق بفعله الذي اشتق منه في عمله مطلقا ، من رفع أو نصب ، وعمل في جميع المفعولات وما أشبهها ، كما كان الفعل كذلك ، لا يضغف عن مرتبة فعله في ذلك ، وذلك قياس مطرد"[2] ، فمن الأمثلة على ذلك : (أعجبني قيام زيد) ، (أعجبني ضرب زيد عمرا) ، (أعجبني كون زيد قائما) ، (أعجبني قيام زيد أمامك) ، (أعجبني قيام زيد ضاحكا) .

يقول النحاة : " فإن كان الفعل قاصرا كان المصدر قاصرا ، وإن كان متعديا

---

(١) المقاصد الشافية ٤ / ٢١١ .

(٢) المقاصد الشافية ٤ / ٢١٢ .

بحرف تعدى به،أو إلى واحد أو شبيه بما عدي إلى واحد ، نحو : (كان) ، أو اثنين أو ثلاثة ، فكذلك مصدره ، وتمثيل ذلك سهل "[١]

ويعمل المصدر هذا العمل على أية صورة ورد بها في كلام العرب ، سواء أكان مضافا ، أو بالألف واللام أو مجردا منها .

فمثال المضاف قوله ـ تعالى ـ : (ولولا فضل الله عليكم ورحمته في الدنيا والآخرة)[٢] ، ومثال المنون قوله ـ تعالى ـ (أو إطعام في يوم ذي مسغبة . يتيما ذا مقربة)[٣] ، ومثال إعمال المحلى بـ(أل) : (لا يحب الله الجهر بالسوء من القول إلا من ظلم)[٤]، فـ (من) في موضع رفع بـ(الجهر) قال الشاطبي " وهو حسن "[٥]

وقد اشترط النحويون لإعمال المصدر شروطا جمعها ابن مالك في قوله في التسهيل:" يعمل المصدر ـ مظهرا ، مكبرا ، غير محدود ولا منعوت ـ عمل فعله "[٦].

ثم قال في الشرح : " كما ترتب عمل المصدر على الأصالة اشترط في كونه عاملا بقاؤه على صيغته الأصلية التي اشتق منها ، فلزم من ذلك ألا يعمل إذا غير لفظه بإضمار ، ولا برده إلى (فعلة) قصدا للتوحد ، ولا تبعية قبل تمام مطلوبه "[٧]

---

(١) التذييل والتكميل ١١ / ٦٣ .

(٢) النور: ١٤ .

(٣) البلد :١٤-١٥

(٤) النساء : ١٤٨ .

(٥) المقاصد الشافية ٤ / .

(٦) شرح التسهيل ٣ / ١٠٦ .

(٧) شرح التسهيل ٣ / ١٠٦ .

ولعل السبب في منع إعمال المصدر مضمرا هو عدم استعمال العرب[١] ، أما منع إعماله مصغرا فلأن التصغير يزيل المصدر عن الصيغة التي هي أصل الفعل زوالا يلزم منه نقص المعنى[٢]

أما المصدر غير المحدود ، فلا يقال نحو : (عجبت من ضربتك زيدا) . وكذلك المصدر المنعوت قبل استيفائه ما يتعلق به من مفعول ومجرور ، وغير ذلك ، قالوا : لأن هذا المصدر ينحل بحرف مصدري والفعل ، ومتعلقاته تتنزل منزلة متعلقات الفعل الموصول ، فكما لا يفصل بين الفعل الموصول ومتعلقاته ، فكذلك لا يفصل بين المصدر ومتعلقاته ، فلا يجوز : (عجبت من ضربك الكثير زيدا) ، وقد حملوا سائر التوابع على النعت ، كالعطف في نحو : (عجبت من شربك وأكلك اللبن) ، والتوكيد ، نحو : (عجبت من ضربك نفسه زيدا) ، وكذلك البدل في نحو : (عجبت من إتيانك مشيك إلى زيد) .

وقد اختلف النحويون في إعمال المصد المجموع ، قال أبو حيان : " أما المصدر إذا كان مجموعا ففي إعماله خلاف ، ذهب قوم إلى جواز ذلك ، كما ذهب إليه المصنف ، وهو اختيار ابن عصفور ، وذهب قوم إلى منع إعماله مجموعا ، وإلى ذلك ذهب أبو الحسن بن سيده " ثم قال :

" والقياس يقتضي أنه إذا جمع لا يعمل ؛ لأن عمله إنما هو لكونه ينحل بحرف مصدري والفعل ، والفعل الذي ينحل إليه إنما يدل على مطلق المصدر ، لا دلالة له على خصوصيات ، وإذا جمعته زال ذلك الإطلاق ، فينبغي ألا ينحل للحرف

(١) التذييل والتكميل ١١ / ٥٧ .

(٢) التذييل والتكميل ١١ / ٥٧ .

والفعل فلا يعمل "[1]

- **زوال إعمال اسم الفاعل** :

اسم الفاعل: اسم مشتق، يدل على معنى مجرد حادث ، وعلى فاعله، نحو: (كاتب)، و(ضارب)، و(زاهد)، فكل كلمة من هذه الكلمات تدل على أمرين معا: الحدث مطلقا ، والذات التي فعلته ، أو ينسب إليها.

ويصاغ اسم الفاعل من مصدر الفعل الماضي الثلاثي المتصرف على وزن (فاعل) ، ولا فرق في الماضي بين المتعدي واللازم ، ولا بين مفتوح العين ومكسورها ، ومضمومها ، .....

يقول النحويون : ويجب أن يتحقق في صيغة فاعل المذكورة أمران : أن يكون ما ضيها الثلاثي متصرفا ، وأن يكون معنى مصدره غير دائم ؛ لأن الماضي الجامد نحو : (نعم) و (عسى) ، و (ليس) لا يكون له مصدر ولا اسم فاعل والمصدر الدال على معنى دائم لا يشتق منه ما يدل نصا على الحدوث وعدم الدوام ، وإنما يشتق منه ما يدل على الدوام كالصفة المشبهة .

ويصاغ اسم فاعل من مصدر الماضي غير الثلاثي على وزن المضارع مع قلب حرف المضارعة ميما مضمومة وكسر ما قبل الآخر ، نحو : (قاوم : مُقاوم) ، (تبين : مُتبين) .

ويعمل اسم الفاعل عمل فعله مطلقا ، " يعني إن كان فعله لازما كان اسم الفاعل لازما ، وإن كان متعديا إلى واحد كان اسم الفاعل متعديا إلى واحد ، وإن كان لاثنين كان اسم الفاعل متعديا لاثنين ، وإن كان إلى ثلاثة تعدى اسم الفاعل

(١) التذييل والتكميل ١١ / ٦٠ .

إلى ثلاثة "[١]

يقول الشاطبي : " لكن لما كان اسم الفاعل في العمل فرعا عن الفعل ، والفرع أبدا لا يقوى قوة الأصل لم يعمل في كل موضع يعمل فيه الفعل ، . وأيضا . فإنه لما كان عمله بالشبه بالفعل المضارع لجريانه عليه من جهة اللفظ والمعنى . حتى حمل عليه المضارع في الإعراب . صار لا يعمل إلا مع تمام الشبه ، وكمال الحمل "[٢].

وعمل اسم الفاعل مرتبط بالصورة التي يأتي عليها في الكلام ، فهو إما مقترن بـ (أل) ، أو مجردا منها ، وفاعله إما اسما ظاهرا ، أو ضميرا ، فهذه ثلاث صور لاسم الفاعل :

الأولى: أن يأتي مقترنا بـ(أل)، وهذا "يعمل عمل فعله مطلقا، كان بمعنى الماضي أو لا، فتقول: (أعجبني الضارب زيداً أمس)، كما تقول: (أعجبني الضارب زيداً الآن، أو غداً)". والعلة في ذلك كما يقول الإمام الشاطبي" أنه وقع موقعا يجب فيه تأوله بالفعل، كما يجب أن تؤول الألف واللام بالذي، والتي، أو غيرهما من الموصولات فكأن اسم الفاعل إذ ذاك عامل بالنيابة لا بالشبه، وإذا كان كذلك فالمضي وغيره في ذلك سواء"[٣]

الثانية : أن يأتي مجردا من (أل) وفاعله ضميرا مستترا أو بارزا ، فهذا يرفع فاعله بلا قيد ولا شرط ، وكذلك باقي المعمولات التي ليست فاعلا ظاهرا ، ولا مفعولا.

---

(١) التذييل والتكميل ١٠ / ٣٠٩ .

(٢) المقاصد الشافية ٤ / ٢٦٢ .

(٣) المقاصد الشافية ٤ / ٢٧٤ .

الثالثة : أن يأتي مجردا من (أل) وفاعله اسما ظاهرا ، وهذا لا يعمل إلا بتحقق شروط العمل التي جمعها الناظم في قوله :

كفعله اسم فاعل في العمل ∴ إن كان عن مضيه بمعزل

وولي استفها أو حرف ندا ∴ أو نفيا أو جا صفة أو مسندا

قال الشاطبي شارحا: " وجملة القيود التي أتى بها في صحة عمله هي: ألا يكون بمعنى الماضي ، وأن يلي استفهاما أو حرف نداء ، أو حرف نفي ، أو أن يأتي صفة ، أو مسندا إلى غيره "[1] نحو : (ما مار أنتما بزيد) ، (أضارب أنتما زيداً) ، (يا ضاربا عمرا) ، (مررت برجل ضارب زيداً غداً) ، (زيد ضارب عمراً).

هذا بشرط ألا يصغر ولا يوصف قبل تمام معموله ، قال أبو حيان : " إذا صغر اسم الفاعل ففي إعماله في المفعول به خلاف ، ..... والصحيح أنه لا يجوز إعماله مصغرا ؛ لأن ذلك لم يحفظ من كلامهم "[2]

وقال في سبب عدم إعمال اسم الفاعل الموصوف قبل تمام معموله " لأنه زال شبهه للمضارع بالوصف ؛ لآنه من خواص الأسماء ، فإن أخذ معموله جاز أن يوصف بعد ذلك ، فلا يجوز (هذا ضاربٌ عاقلٌ زيدا) ، ويجوز (هذا ضارب زيدا عاقل)"[3].

إذا جملة القول في هذه المسألة أنه إذا صغر اسم الفاعل أو وصف قبل تمام معموله زال اختصاصه فلا يعمل عمل فعله .

- **زوال إعمال اسم المفعول** :

(١) المقاصد الشافية ٤ / ٢٦٢ .

(٢) التذييل والتكميل ١٠ / ٣٠٥ .

(٣) السابق .

اسم المفعول : اسم مشتق يدل على معنى مجرد ، غير دائم ، وعلى الذي وقع عليه هذا المعنى ، " فلا بد أن يدل على الأمرين معا ، وهما : المعنى المجرد وصاحبه الذي وقع عليه "[1] قال الشاعر :

ونحن تركنا تغلب ابنة وائل ∴ كمضروبة رجلاه منقطع الظهر

ويصاغ اسم المفعول قياسا من مصدر الماضي الثلاثي المتصرف ، على وزن مفعول ، نحو : (محفوظ) من : (حفظ) ، و (مصروع) من : (صرع) و (معلوم) من (علم) ، وهكذا .....

أما اسم المفعول من الماضي غير الثلاثي فإنه يأتي على وزن المضارع مع قلب حرف المضارعة ميما مضمومة ، وفتح ما قبل الآخر ، شأنه في ذلك شأن اسم الفاعل من غير الثلاثي ، إلا أنه يفرق بينهما بكسر ما قبل الآخر في اسم الفاعل وفتح ما قبل الآخر في اسم المفعول .

هذا ويعمل اسم المفعول عمل فعله لغير الفاعل ، يقول الشاطبي : " اسم المفعول حكمه حكم اسم الفاعل في جميع ما تقرر لاسم الفاعل من الأحكام ، من كونه يعمل عمل فعله بالشروط المذكورة ، وهي ألا يكون بمعنى الماضي ، وأن يكون معتمدا " ، " فهو جار مجرى اسم الفاعل مع مراعاة بنائه للمفعول ، فتقول: (هذا مضروب أبوه غدا) ، كما تقول : (يُضرب أبوه غدا) ، وتقول : (هذا معطي درهم) ، كما تقول : (هذا يُعطَى درهم) ، سائر الأحكام وكذلك سائر الأحكام .

هذا ويزول عمل اسم المفعول إذا صغر ، أو وصف قبل تمام معموله .

---

(١) النحو الوافي ٣ / ٢٧١ .

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحدة لا شريك ، وصلى الله وسلم على محمد بن عبدالله ، وبعد :

فمما لاشك فيه أن للعامل النحوي مزية وخصائص ، استخلصها النحويون من أساليب العرب وتراكيب كلامهم ، وبنوا منها نظاما دقيقا ، ومنهجا واضحا ، يحفظ على اللغة جوهرها ، ولا يحيد بها عن وظيفتها ؛ لتظل لغة القرآن والسنة والشريعة الإسلامية ، يتعبد بها العامة سماعا وتلاوة (تقشعر منه جلود الذين يخشون ربهم ثم تلين جلودهم وقلوبهم إلى ذكر الله) (الزمر :٢٣) وينهل من معينها الخاصة بلاغة وفصاعة وبيانا (قل لئن اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا). (الإسراء : ٨٨)

ومرد ذلك كله إلى مفتاح الجملة ومحرك إشارات المعاني فيها ومرشد القارئ إلى فهم دلالت مفرداتها ، ألا وهو العامل ، الذي يتغير فيغير معنى الكلام ؛ لذا كان درس اللغة الأول في هذا الفن هو : (العامل النحوي) الذي خصه النحويون بدراسات ظهرت أولها في ثنايا المصنفات ككتاب سيبويه ، ومقتضب المبرد ، وأصول ابن السراج ، ثم استقل بعد ذلك بمصنف مستقل على يد عبد القاهر الجرجاني سمي بالعوامل المائة النحوية ، نعته الشيخ خالد الأزهري في مقدمته لشرح هذا الكتاب بـ (أصول علم العربية) .

لقد رمى عبد القاهر الجرجاني من وراء هذا الكتاب إلى استيعاب أهم العوامل التي استنبطها النحويون من قبله من نصوص تراثهم وخلاصة فكرهم ، فجاءت العوامل على نحو يمثل خلاصة التفسير والتنظير لما سبق القرن الخامس الهجري من تأصيل وتطبيق للعامل عند النحويين .

لقد نظر النحويون في العوامل فوجدوا أن الأصل في العمل للأفعال ثم الحروف ، أما الأسماء فالأصل فيها ألا تعمل ؛ لأنها أصلا في المعمولية ، فهي الأكثر تحملا للمعاني المتنوعة في التراكيب ، كالفاعلية والمفعولية ، والزمانية ، والمكانية ، وغيرها مما ترمز إليه الحركة التي تتغير على آخره بحسب العوامل الداخلة علية ، ومن ثم فالاسم لا يحتاج أن يكون عاملا إلا قليلا بخلاف الفعل والحرف ، فعد العمل فيه فرعا عنهما .

وكان مما تمخضت عنه التقويم التطبيقي للعوامل أن الفعل أقوى العوامل لأنه عامل دائما ، والحرف أوسط العوامل لأنه يعمل ويهمل ، والاسم أضعفها ؛ لأنه لا يعمل إلا بالشبه ، فهو فرع عنهما ، والفروع أقل رتبة من الأصول .

والعامل لا يؤثر في المعمول إلا إذا كان مختصا ، فإذا خرج عن الاختصاص إلى مجال الاشتراك بطل تأثيره ، وأهمل عمله ؛ لذا كان مدار البحث في المسائل التي عرضها هو البحث عن سبب زوال المختص ، ومنعه من التأثير في مطلوبه ، هذا والله الموفق ، والهادي إلى سواء السبيل . وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

فهرس المصادر والمراجع

ـ ارتشاف الضرب لأبي حيان الظاهري، تحقيق د.رجب عثمان محمد، مراجعة أ.د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط١، ١٩٩٨م .

. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لأبي محمد عبدالله جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ، المكتبة العصرية – بيروت وصيدا ، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م .

. التذييل والتكميل شرح كتاب التسهيل ، أبو حيان الأندلسي ، تح د. حسن هنداوي ، كنوز إشبيليا ، الرياض ، طبعة أولى ١٤٢٩ هـ .

. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لمحب الدين محمد بن أحمد المعروف بناظر الجيش ٧٧٨هـ تح : على محمد فاخر وآخرون ، دار السلام ، القاهرة ، طبعة أولى ١٤٢٨ هـ .

. الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي بدر الدين حسن بن قاسم (ت ٧٤٩ هـ) ، تحقيق فخرالدين قباوة ومحمد فاضل، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١، ١٤١٣هـ .

ـ حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك لمحمد بن علي الصبان (ت ١٢٠٦ هـ) ، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط١، ١٤١٧ هـ

ـ شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري (ت ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ.

. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لمحمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري ، تحقيق : نواف الحارثي، ط١، نشر : عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية ، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٤م.

ـ خزانة الأدب لعبدالقادر البغدادي (ت ١٠٩٣ هـ) ، تحقيق عبدالسلام

هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط٤ ، ١٤١٨هـ .

ـ ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس ، شرح د . م . محمد حسين ، مكتبة الآداب بالجماميز ، المطبعة النموذجية – مصر ، (بدون) .

ـ ديوان الطرماح، تح د. عِزة حسن، ط٢، دار الشرق العربي، بيروت – لبنان ١٤١٤ هـ – ١٩٩٤ م .

ـ ديوان كثيِّر عزة ، جمع د . إحسان عباس ، دار الثقافة – بيروت ، ١٣٩١ هـ – ١٩٧١ م .

ـ ديوان النابغة الذبياني، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط ٢، (بدون ت) .

ـ رصف المباني في شرح حروف المعاني ، للإمام أحمد بن عبد النور المالقي ، تحقيق د . أحمد الخراط ، دار القلم – دمشق ، ط ٢ ، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م .

ـ شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري، تحقيق د. إحسان عباس، سلسلة التراث العربي، الكويت، ١٩٦٢ م.

ـ سر صناعة الإعراب لابن جني (ت ٣٩٢ هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١، ١٤٢١ هـ .

ـ شرح ديوان الفرزدق، عناية إيليا الحاوي، دار الكتاب اللبناني، مكتبة المدرسة، بيروت – لبنان ، ط ١، ١٩٨٣ م.

ـ الكتاب لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المشهور بسيبويه (ت ١٨٠ هـ) ، تحقيق عبدالسلام هارون ، عالم الكتب– بيروت، ط ٣ ، ١٤٠٣ هـ– ١٩٨٣ م .

ـ اللمع في العربية لابن جني (ت ٣٩٢ هـ) ، تحقيق فائز فارس، دار

الكتب الثقافية ، الكويت، د. ت .

. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام (ت ٧٦١ هـ) ، تحقيق د. مازن المبارك ومحمد حمد الله ، دار الفكر ، دمشق ، ط٦، ١٩٨٥م .

. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، للإمام الشاطبي ٧٩٠هـ ، تح د/محمد إبراهيم البنا وآخرون ، جامعة أم القرى ، معهد البحوث العلمية ، مركز إحياء التراث الإسلامي ، ط ١ ، ١٤٢٨ هـ

ـ المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥ هـ) ، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة ، عالم الكتب – بيروت ، (بدون) .

ـ النحو الوافي ، الأستاذ : عباس حسن ، دار المعارف ، القاهرة الطبعة التاسعة بدون تاؤيخ .

. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١ هـ) ، تحقيق أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط ٢ ، ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م .